

أو غَيْرِ مُضْطَرٍّ لِنَفْسِهِ أَطْعَامُ مُضْطَرٍّ مُسْلِمٍ
أَوْ ذِمِّيٍّ فَإِنْ مَنَعَ فَهُنَّ وَإِنْ قَتَلَهُ وَإِنَّمَا
يَلْزِمُهُ بَعْضُ نَاحِيَةِ إِنْ حَضَرَ وَالْأُخْرَى
فَلَوْ اطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوْضًا وَلَا أَصْحًا لَا
عَوْضَ وَلَا إِنْ وَجَدَ مُضْطَرًّا مُيْتَةً وَطَعَامُ
غَيْرِ إِنْ مَهْرٌ مُيْتَةٍ وَصَلَاتٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
أَكْلُهَا وَالْأَصْحَ حُرٌّ يَرْقُطُ بَعْضُهُ لَا يَكُلُهُ
قُلْتُ الْأَصْحَ جَوَانٌ وَشَرْطُهُ فَقَدْ أَلْبَسَهُ
وَنَحْوَهَا وَإِنْ يَكُونُ الْخَوْفُ فِي قِطْعَةٍ
أَقْلَ وَحُرٌّ قِطْعَةٍ لِغَيْرِهِ مِنْ مَعْصِيَةٍ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكِتَابِ الْمَسَاقِطِ وَالْمُنَاصِلَةِ

مهاشقة ويجل الخلد عوض عليهما تصح
المناشدة على سهام وكذا من اريد وراح
ورعى ايجار ومنجنيق وكل نافع في
الحرب جعل على المذهب الاعلى كونه الحان
وبندق وسباحة وشطرنج وخاتم
وقوافل على رجل ومعرفة ما بيده
وتصح المسابقة على خيل وكذا فيل يغل
وتجارت في الاظهر لا طير وصواع في
الاصح والاطهر ان عقدهما لازم لا جائز
فليس لاحدهما نسخة ولا ترك العمل قبل
شروع وبعده ولا زيادة ونقص فيه

ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقف
والغاية فقساويهما فيهما وتعيين
الفرسين وتعيينات وامكان سبق
كل واحد والعلم بالمال المشروط ويجوز
شرط المال من غيرهما بان يقول الامام
واحد الرعية من سبق منك فله في بيت
المال او على كذا او من احدهما فيقول
ان سبقني فلان على كذا او سبقتك
فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق
منهما فله على الآخر كذا لم يصح الا محلل في
كفر لقوسيهما فان سبقهما احدهما لغير

وإن سبقه وجاء معاً فلا شيء لاحد واجبا
مع احدهما فبال هذا لنفسه ومال المتا^{٢٢٥}
للمحمل واللفظ معه وقيل للمحمل فقط وإن
جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر فما الآخر
للاول في الاصح وإن تسابقا فلهما
وشرط للثاني مثل الاول فسد ورويه
بحوز في الاصح وسبق ابل بكيف وخيل
يعنى وقيل بالقول يرفيهما ويشترط
للمناضلة بيان ان الرمي مبادر وهي
يبدأ احدهما باصابه العدد المشروط
أو محاطة وهي ان تقابل اصباياهما

وَيُطْرَحُ الْمُشْرِكُ فِي زِيَادِهِ كَمَا قَدْ قِيلَ
وَبَيَانَ عَدْلِهِ فِي الرَّمْيِ وَالْإِصَابَةِ
وَمَسَافَةِ الرَّمْيِ وَقَدَارِ الْفَرَسِ طَوْلًا
وَعَرْضًا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ مَوْضِعَ فِيهِ عَرْضُ
مَعْلُومٍ فَيَحْتَمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِإِصَابَةٍ
الرَّمْيِ مِنْ قَرَعٍ وَهُوَ إِصَابَةُ الشَّيْءِ بِالْأَ
خْدِشِ أَوْ خَرْقٍ وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ لَا يَثْبُتَ
فِيهِ أَوْ خَسَقٍ وَهُوَ أَنْ يُلْبِثَ أَوْ مَقٍ وَهُوَ
أَنْ يَنْفُذَ فَإِنْ أَطْلَقَا اقْتَضَى الْقَرَعُ وَالْخَرْقُ
عَوَضُ الْمَنَاضِلَةِ مِنْ حَيْثُ لَجُوزَ عَوَضُ
الْمَسَابِقَةِ وَبَشْرَطُهُ لَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ قَوْسٍ

٤
سَنَهُمْ فَإِنْ عَيْنَ لَهَا وَجَّاهُ أَبْدَالَهُ بِشَلَا
فَإِنْ شَرَّكَ مَسْعَ أَبْدَالَهُ فَمَسَا الْعَقْدُ وَالْأُظْهَرُ
أَشْرَاطُ بَيَانِ الْمَعَادَى بِالْمَعْنَى وَالْوَضْعُ
جَمْعُ الْمَنَاطِلِ فَانْتَضَبَ زَعِيمَانِ مَخَارِكِ
أَصْحَابِ الْبَايَازِ وَالْأَجْنِزَةِ سُرْطَانَتَيْنِهَا بَعْدَ
فَأَنَّ الشَّارِغَ غَرَّ بِجَاظَتِهِ رَأْيَا بَيَانِ غِلَافِهِ
يُطْلُ الْعَقْدُ فِيهِ وَنَقَطُ مِنَ الْحَرْبِ الْآخِرِ
وَاحِدٌ وَفِي بَطْلَانِ الْبَاقِي قُوَّةٌ تَفْرِيقِ
الضَّغَّةِ فَإِنْ صَحَّحْنَا فَلَهُمْ جَمِيعُ الْخِيَارِ
فَإِنْ أَجَانُوا وَاتَّزَعُوا فَمِنْ يَسْقُطُ بَدَلُهُ
فَسُخِرَ الْعَقْدُ إِذَا نَضَلَ حَرْبٌ قُسِمَ الْمَالُ

بحسب الاهتابة وقيل بالتسوية ويشترط
في الاهتابة المشروطة ان يحصل بالتصل
فلو تلف وان كان قو من او عرض شئ
اصدم به السهم واصاب حسبه واللام
يحسب عليه ولو نقلت ويحجز العرض
فاصاب موضعه حسبه واللام لا يحسب
عليه ولو شرط حقيق فثبت وثبت ثم
سقط او لقي صلابة فسقط بحسبه له
~~كتاب~~ الايمان لا تنعقد الابدان
الله تعالى او صفه له كقوله والله ورسوله
العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسى

بسمه وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى
ولا يقبل قوله لم الردية اليمن ومما انظر
اليه سبحانه عند طلاق كالحرم والمخالق
والرازق والرب ينعم به اليمن الا
ان يبدل غير وما استعمل فيه وفي غير
سواء كالشيء والموجود والعالم والحي
ليس يمين الائمة والمصلحة كوعظم الله
وعزته وكبريايه وكلامه وعلمه وقدرته
ومشيته يمين الا ان يتولى بالعلم المعلوم
وبالقدرة المقدرة ولو قال وحق الله
فيمين الا ان يريد العبادات وحروف

الذي بها قلوبهم وتأييد الله والله وحده
وتخضع القلوب لله ولو قال الله ففعل
لو نصب أو جحد فليس بيمين ولا يمين
قال انقسمت أو أقسم وحلفت أو أخلف
بالله لا فعلن فيمين إن فعلها لم يطلق إن
قال فصدقت خير مما أضل أو مستقيلاً
صدق باطناً وكذا ظاهر على المذهب
ولو قال لغيري أقسم عليك بالله أو سئلك
بالله لتفعلن وأراد عيت نفعي فيمين ولا
فلا ولو قال إن فعلت كذا فإني يهودي
أو برة من الإسلام فليس بيمين ومن

وقضى كذا إلى لفظها بالاقصد لم يقصد
 وتضح على ما مضى من مستقبل ^م وهي مكرهه
 إلا في ظاهره فإن حلف على ترك واجب
 أو فعل حرام عصي ولزمه الحبس وكفارة
 أو ترك مندوب أو فعل مكره ليس
 خبيثاً وعليه كفارة أو ترك مباح أو غله
 فالأفضل ترك الخبيث وقيل الخبيث
 وله نقد يركبان بغير صوم على خبيث
 جازي قتل وحرامات هذا أصح والله
 أعلم وكفارة ظهار على العود وقتل
 على الموت ومنذور مالي يصل يتخير

هذه الدار يخرج الخدم في الحال إلى الجنة
وكذا لا يفي بينهم جدار ولا كل جانب
مدخل في الأصغر ولا حلف لا يدخل في
فيها ولا يخرج وهو خارج فلا حشر
بهذا ولا يخرج ولا يطهر ولا يلبس
ولا يركب ولا يقوم ولا يقعد فإياهم
هذه الأحوال جنت طيب تحبش
باستدامة التزويج والتطهر غلظ الزوج
واستدامة طيب ليست تطيب في الأصغر
وكذا وطى وصوم وصلوة والله اعلم
ومن حلف لا يدخل دارا حنت يدخل

وَيُخَوِّضُ فِي الدُّخَانِ الْمُغَاسِقِينَ لَوْ يَرَوْنَ غَلِيلًا يُدْخَلُونَ
طَائِفًا مِّنَ الْمَلَائِكَةِ لَا تَصِفُونَ ^{٢٢٠} سُبْحَٰنَ عَنَّا
مُخَوِّطًا وَكَذَٰلِكَ نَخْوَطُ لَدُنِيَ الْأَعْيُنَ وَلَوْ أَنَّهُمْ
يَدْرَأُونَ رَأْسَهُ أَتُخْرِجُهُ مِمَّ يَخُوتُ قَائِمًا يَضَعُ
رُجُلَيْهِ فِيهَا فَخُتِمَتْ عَلَيْهِمْ كَمَا خُتِمَتْ وَلَوْ أَنَّهُمْ
فَدَخَلُوا لَوَقَّعَتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ شُرُكًا فَيَكُونُونَ
وَأَن صَنَعْتَ قَضَاءً أَوْ جَعَلْتَ مَسْجِدًا
أَوْ حِمَامًا أَنِ اتَّخَذُوا قُلُوبَهُمْ حُفَاةً فَلَوْ أَنَّ هَٰؤُلَاءِ
دَارُوا لَآرَءَوْهُمُ شَيْئًا مِّنْ خَوْفِ مَا يَسْكُنُونَ فَيَمْلِكُونَ
لَا بَأْسَٰنَ وَلَا جَانًا وَلَا غَيْبًا إِلَّا أَن يُرِيدَ
مَسْكَنَةٌ أَوْ يَخُوتٌ أَوْ يَكْلَأُ فَيَسْكَنَهُ أَلَا يَحْكُمُ

يريد منسكته ولو حلف لا يدخل دار زيد
ولا يكلم عينا او ذواته فباعها اطلقها
فدخل وكلم لم يحنث الا ان يقول دار
هذه اذن وجته حين او عين هذا فحنث
الا ان يريد ما دام ملكه ولو حلف لا يدخلها
من ذال الباب ففزع ونصفت في موضع
آخر منها لم يحنث بالثاني وحنث بالاول
في الاصح ولا يدخل بيتا حنث بكل بنت
من طين او حجار او آجر او جص او خمي
ولا يحنث بمسجد وحمام وكنيسة وغار
جبلا ولا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه

تريدون عيني حيث وفي قول ان نوب
الذي حول علي عيني وونه لا حيث فلو
٢٢١
جهل حصون فحلاف حيث الناسي
فان حلف لا يسلم علي مسلم علي
قوم هو قديم واستبناه لم يحث وان
الطلق حث في الاظهر والله اعلم
حلف لا ياكل الرق وش ولا يثية لحث
برق وش تباع وحدها لا طير وجوت
وصيد لا بجلد تباع فيه مفردة والبيض
يحمل على مزائل ما يرضه في الحيوة كدجاج
وقمامة وحمام لا سمان وجرادع الحنم

على نعم وخيل ووحش وطير لا سمل
وشحم بطن وكذا كرش وكبد وطحال
وقلب في الاصح والاصح تناوله لحم
ولسان وشحم ظهر وجنب وان شحم
الظهر لا يتناول له الشحم وان الالية والسنام
ليسا شحما ولا لحما والالية لا يتناول سناها
ولا يتناول لها والدهن يتناول لها وشحم
ظهر وبطن وكل دهن ولحم البقر
يتناول جاموسا ولو قال مشير الى
حنطة لا اكل هذه حديث باكلها على غيرها
وبطحينها وخبزها ولو قال لا اكل هذه

الحنطة حيث فيها مطبوخة نسيئة ومقلية
لا يطبخ فيها أو يسوق فيها أو عجن بها أو خبزها
ولا يطبخ لول أو يطبخ لمل أو لا يشرب ولا يغف
ولا يشرب ولا يكثر من ذلك ولا يكثر من
هذا الذي يطلب فتمنع من أكله ولا أكله هذا
الخبز في كل شيء فليحذر من أكله في الأكل
والشرب في كل شيء وكل شيء من الحنطة وشعر
وأنزله بأقل من ذلك وحسن فلو رده
فأكله حشيشا ولا يكثر من أكله سويقا
وسبقه أو شدا ولا يكثر من حيث وأن
يجعله في ماء فشربه فلا ولا يشربه

فبالعكس ولا ياكل منها او ما يحذرنا
بعض حث او شرب فلا هو لا يشرب فبالعكس
ولا ياكل سمنا فكله مختبر طعمه او ذوقه
حيث وان شرب من ذليبا فلا وان اكله
في عصيد لا حيث ان كان رعيته ظاهرا
ويدخل الى الكهنة رطب و عقيق
واشج و رطب و يابس الله اوليون
ونبق وكذا بطيخ ولب و صنيق و بنوق
وغيرها لاقتناء و خيل و با و فجان و خرد
ولا يدخل في الثمار يابس و الله اعلم
ولو اطلق بطيخ و قدر و جدر لم يدخل

أَخَذَ فِي الطَّعَامِ يَتَنَاوَلُ ثَوَاتًا وَفَالْحَاءُ
وَأَذَى أَوْ جُلُوعًا وَيَلْمُ قَالَ لَا أَكُلُ مِنْ هَذِهِ
الْبَيْضَةِ يَتَنَاوَلُ لِحْمَهَا قُرْنٌ وَلَدَيْنِ
أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَتَمْرٌ وَوَرْدٌ وَرَقٌ
وَيَطُوفُ غَصْبٌ فَفَسَلٌ حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ
الْمَتْنُ فَاخْتَلَطَتْ بِتَمْرٍ فَأَكَلَهُ الْأَمَنُ لَمْ
يَحِثْ أَوْ لِيَا كَلَنَهَا فَاخْتَلَطَتْ لَمْ يَحِثْ
بِالْجَمِيعِ أَوْ لِيَا كَلَنَ هَذِهِ الْبَانَتِ فَاثْمَانِي
بِجَمِيعِ حَبِّهَا أَوْ لِيَا لَيْسَ هَذِينَ لَمْ يَحِثْ
بِأَحَدِهِمَا فَإِنَّ لَيْسَ هُمَا مَعًا أَوْ مَرْتَبًا
حَبِثَ أَوْ لِيَا لَيْسَ هَذَا وَلَا هَذَا حَبِثَ

بأحدهما أو لياكلن ذالطعام عند آفات
قبله فلا شيء عليه وإن مات أو تلف الطعام
في القدر بعد تمكنه من أكله حيث وقبله
فولان لكم وإن اتلفه بأكل وغير قبل
القدر حيث وإن تلف أو اتلفه اجبني
فلكم أو لأقضي حقت عند من الحلال
فليقض عند غيري وبب الشمس آخر الشهر
فإن قدم أو مضى بعد العروب قد ركبنا
حيث وإن شرع في الكيل حينئذ ولم
يقع لكثرة بعد مدة لم يجز إلا
يتكلم ففسح أو قرا أو أفلأخت أو لا يكل

فسلم عليه حيث وان كاتيه او راسله او
شدا اليه سدا وغيرها فلا في الحد ^م يد
فلن قباله فصبه بها مقصوده وقصد
فلا لم يثبت ولا حيث ولا مال له حيث
بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه
فالمعبر والمعلق عتقه وما وصي به
ودين حاله كذا هو جل في الاصح لا
فكاتب في الاصح او ليس به فالترما
بغير ضرر ولا شرط ليلام الا ان يقول
عنك اشد يد اي ليس وجمع سوط عليه
ويصون وخيل او تنق شعر ضررا

قيل ولا لطم وكثا او ليضرب به مائة سوط
او خشبة فشد مائة وضربه بها صريرة
او بعثكل عليه مائة شمشير ان علم
اصابة الكل او تراكم بعض على بعض فوصله
الم الكل ولو شك في اصابة الجميع
بر على النص والله اعلم او ليضرب به مائة
من لم يبر بهذا الا افا ربك حتى استوي
حتى فهرب ولم يمكن اتباعه لم يثبت
فهو الصحيح لا يثبت اذا انكته اتباعه
والله اعلم وان فارقه او وقف حتى
ذهب وكانا ماشيين او ابراه او اختلف

على غير يورثه وارثه او اقلس فقارقه ليورث
 حيث ان استوفى وارثه فترجله
 ٢٢٥
 ناعضا ان كان جش حقه لكنه اوداء
 لم يجت والاحتب عالم وفي غير التو
 او لا راي مسكرا الارفعه الى القاضى
 و يمكن فلم يرفع حتى مات حيث راجل
 على قاضى القلده فان عزل فالبر بالرفع الى
 الثانى او الارفعه الى قاض بر بكل قاض
 او الى القاضى فلان فواء ثم عزل فان ي
 ما دام قاضيا حيث ان امكن رفعه فتركه
 والا فكلهم وان لم يرفع يرفع اليه بعد

عزله فلم يجز له بيع ولا شترى فعقد
لنفسه او غير حنث ولا حنث بعقد و كيله
له ولا يزوج ولا يطلق ولا يعتق ولا
يضرب فوكل من فعله ولا حنث الا
ان يسيد ان يفعل هو ولا غير او ينكح
حنث بعقد و كيله لا يقوله هو لا غير
او لا يبيع مال زيد فباعه باذنه حنث ولا
فلا او لا يهب له فاقب له فلم يقبل
لم يحنث وكذا ان قبل ولم يقبض في
الاصح و يحنث بمويعته و رقبته و صدقه
لا امانة و وصية و وقف ولا يصد

لم يحنث بهتبه في الأصح ولا ياكل طعاما
اشتراه زيد لم يحنث بما اشتراه مع
٢٢٦
وكذا لو قال من طعام اشتراه زيد في
الأصح ويحنث بما اشتراه سبلا ولو اختلط
بالشراء بمشري غير لم يحنث حتى
يتيقن اكله من ماله ولا يدخل في الاشرا
زيد لم يحنث بذرا اخذها بشفعة
كاستقوله ما هو ضرر بان
يذر الجاح كان كلفه الله على من اصاب
وفيه كفان يمين وفي قول المزمع
قول ايها شاء الثالث اظهره

المراتب فيكون والله اعلم ولو قال ان ذلك
تعالى كفاؤه يمين او نذر او منه كفارة بالذبح
وذلك فهو بيان يكثر من قوله ان حدثت
نعمة او ذهبت نعمتها كان شغى الله من
الله على او فعل كفايته من ذلك اذ
حصل المعلق عليه وان يعلقه بشي الله
على صوم لم يدر في الاظهر ولا يصح نذر
معصية ولا واجب ولو كان فعل مباح
او تركه لم يدر من كان مخالف لزمه كفارة
يمين على المرنح ولو نذر صوم ايام نذر
تحميلها فان قيد بتفريق او فعل الاجرة

وجيب والاجاز او سنة معينة صامها
وافطر العيد والتشريق وصيام رمضان^{٢٢٦}
عنه ولا قضاء وان افطرت بحضرة^{٢٢٧} ونفا
وجيب القضاء في الاظهر^{٢٢٨} الاظهر
لا يجب وبه قطع الجمهور والله اعلم
وان افطرت يومئذ لا عذر وجيب قضاء
ولا يجب استيناف سنة فان شرط التتابع
وجب في الاصح او غير معينه وشرط
التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان
عن فرضه وفطر العيد والتشريق بقضائها
تتابع متصلة باخر السنة ولا يقطعه^{٢٢٩}

و في قضايه القولان وان لم يشطه لم يحجب
او يوم الاثنين ابداله بقض ثانين رمضان
وكذا العيد والتشريق في الاظهر فلو لم
صوم شهرين تبارك الكفارة صائمهم
ويقضى اثنان هما وفي قول لا يقضى ان سبقت
الكفارة النذر ^{في} ذا القول اظهر والله اعلم
وتقضى ندم من حيض ونفاس في الاظهر
او يوم ما بعينه لم يصم قبله او يوم ما بين اسبوع
ثم نفسه صام آخر وهو الجمعة فان لم
يكن هو وقع قضاء ومن شرع في صوم
نفل فندبه تمامه لن يمه على الصحيح وان

نذر بعض يوم لم تنفق وقيل يلزمه يوم
 أو يوم قدوم زيد فلا يظهر انعقادها
 قدّم ليلاً أو يوم عيداً أو في رمضان فلا
 سمي عليه أو نهائياً أو هو فطر أو صائم
 قضاء أو عتد أو جب يوم آخر عن هذا
 أو هو صائم نفلاً فكذا ذلك وقيل يجب
 تيممه وكفيه ولو قال إن قدّم نذر لله
 على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وإن
 قدّم عمر وقله على صوم أول خميس بعد
 فقد أتى الأربعاء وجب صوم الخميس عن
 أول التذرين ويقضى الآخر فصل

نذبا المشى الى بيت الله تعالى او اتيانا فليد^{هب}
وجوب اتيانه حج او عمره فان نذر الاتيان
لم يذمه مشى وان نذبا المشى ايا^ح ر^ح
او يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشى
فان كان قال حج ماشيا فمن حيث يحرم
وان قال امشى الى بيت الله تعالى فمن غير
اهله في الأصح واذا اوجينا المشى فركب
لغذاء اجزاء وعليه دم في الأظهر ولا
اجزاء على المشى هو وعليه دم ومن نذر
حج او عمره لن يذمه فعله بنفسه فان كان معصيا
استناب ويستحب تعجيله في الآخرة

فإن تمكن من الخروج من الموضع
عامة أو أمكن له فافضه مرض وجب
القضاء أو عذر فلا في الأظهر أو صلاة
أو صوم في وقت فمضه مرض أو عذر
وجب القضاء أو عذر إن من حمله إلى مكة
والتصدق به على من بها أو التصدق
على أهل بلد معين إن من أو صوم في بلد
مدين أو كذا صلاة إلا المسجد الحرام وفي
قول مسجد المدينة والأضحية الأظهر
تعيينها كالمسجد الحرام والله أعلم وأوصوا
مطلقا الحيوان أو أيا ما فعلته أو صدق فيها

كان أو صلاة من كتمان وفي قول ركنة فعلى
الأول يجب القيام فيهما مع القنوت وعلى
الثاني لا أو عتقا فعلى الأول ركنة كتمان
وعلى الثاني ركنة ~~الناف~~ الثاني هنا أظهر
والله أعلم أو عتق كافر معيبة اجزاء كاملة
فإن عين ناقصة تعينت أو صلاة قائم لم يخ
قاعدا بخلاف عكسه أو طول قراءة الصلوة
أو سون معينة أو الجماعة لزمه والضيع
انقضاء الذود بكل قرينة لا يجب ابتداء الصلاة
وتشيع جنان والسلام كتاب القضاء
هو فرض كفاية فإن تعين لزومه طلبة

والا فان كان عينا اصلح وكان يتولا الفضول
القبول وقيل لا ويكون طلبة وقيل يجوز ^{٢٥٠} ان
لا يكون مثله فله القبول في ذلك الطلب ان
كان حاملا من يجوز به نشر العلم او محتاجا الى
الزوق والا فالاولى تركه ^{٢٥١} ويكون على
الصحيح والله اعلم والاعتبار في التعيين و
عدمه بالفاحية وشرط القاضي مسلم مكلف
كأن عدل سمع بصير ناطق كاف مجتهد
وهو ان يعرف بين القرآن والسنة
ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة ومجمله
ومبنيته وناسخه ومنسوخه ومما نزل السنة

وغيره والمتصل والمرسل وحال الزوال قوة
وضمما ولسان العرب العرف والخط
العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجاءوا خلافا
والقياس بالجملة فان تعدد جمع هذا المخرج
فولى سلطان له شوكه فاستقامت على هذا المخرج
تضاد للصرون ويندب للإمام اذ وفى
فاصيان ياذن له فى الاستخلاف فانها لم
لم يستخلف فان اطلق استخلف فيما لا يملك
عليه لا غير فى الاصح وشرط المستخلف كالمستخلف
الا ان يستخلف فى امر خاص كسماع بينه
فيكفى علمه بما يتعلق به فيحكم باجتهاده الواسع

مقلد ان كان مقلدا ولا يجوز ان بشرط عليه
حدا في الحكم خصمان رجلا في غير حد^{١٥١}
والى جاز مطلقا بشرط اهلية القضاء
في قول لا يجوز وقيل بشرط عدم قاض
بالبلاد وقيل يختص بمال دون قصاص
وتكليف ونحوهما ولا ينفذ حكمه الا على ارضه
فلا يكفي رضا قاتل في ضرب دية على قتله
اجمع اجماعا قيل الحكم المستع الحكم
ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر ولو
نصب قاضيين ببلد وخص كل مكان
من اوتوع جاز وكذا ان لم يختص في

الاصح الا ان يشوطا تمامها على الحكم
تحت جن قاض او لغنى عليا او غنى هبة
الخطبة الجتهاد و ضبط بطلان و تسليط
لرشفة حكمه و كذلك فسق في الاصح فاليه الشا
هذه الاحوال لم تعد ولا يقع في الاصح واللام
عن قاض ظهر منه خلل في امره و هو
افضل منه الى مثله و في عزله به مصلح كالكثير
فستفاد الا لا يكون سبب العزل في الاصح
والمذهب انه لا يتصل في قبل قبل عليه خيب
عزله و اذا كتب الامام اليه اذا فو كذا
فانت معزول و فخره ان يقول و كذا ان قري

عليه في الاصحق في عزلته وتوهموا انهم
ذو له في شغل معين كبيع مال ميت ^{٣٥٢} ولا يصح
انه زال تاثيره المطلق ان لم يرد له في الخلا
او قيل استخلف عن نفسه او اطاق فان
قيل المستخلف هو لا يصح له فاض بموت
المستخلف لا يظن بكم وقف بموت او اوص ولا
يقبل قوله بعد انقرض حكمه بكذا فان شهد
بحكمه لم يقبل على الصحيح او بحكم حاكم
جاء الحكم بثلث في الاصحق يقبل قوله قبل
عن له حكم بكذا فان كان في غير محل ولا يسه
فكمنه في الواقع شخص على معزول لانه

اخذنا له من شوقه وشهادة عبيد من مثله احضر
وفصلت خصوصته ما وان قال حكم بعبد
ولم يذكر ما لا احضر وقيل لا حتى تقوم بينه
بدعاء فان احضر وانكر صدق بالاعتدال
في الاصح والاصح بينين والله اعلم
ادعي على قاض جور في حكمه لم يسمع في شرط
بينه وان لم يتعلق بحكمه حكم بينه ما جليله
او غير ذلك ليكتب الامام لمن يوليه وشهد
بالكتاب شاهدين فخرجان معه الى البلد
يجبران بالمال وتكفي الاستقاضة في الاصح
لا جبر وكتاب على المذهب وبسبب القاضي

عن كمال علماء البلد وعُدوله ويدخل يوم
الاشين ويُنزل في سبط البلد وينظر ولا
في اهل الحبس فمن قال خُست بحق اداه
لو ظلمنا فعلى خصمه حجة فان كان عليه كذب
الين الحاضر ثم الاوصياء فمن ادعى وصاية
سال عنها او عن حاله ونصره من حن
فاسبقنا انخذ المال منه اوضعيها عند معين
يتخذ من كتابا وكتابا ويشترط كونه مسلما
عدلا عارفا بكتابة الخاص وسجلات
ويشعبت فقهه وفنونه عقل وجودة
خطه وترجمته وشرطه عدالة وحرية

وَعَدُّ قَالَاهُ جَوَادُ عَنِّي فَأَشْرَفَ لَمْ يَدْرِ فِي
اسْمَاعِ قَاضٍ بِهِ صَمٌّ وَتَخَذُ دُرٌّ لَمَّا تَرَى
وَسَجَنًا لَدَاءَ حَقٍّ وَتَعْرِيزَ مَسْحَبٍ
كُنَّا بَجَلَسِهِ فَمَسْحَابًا بَارِزًا مَضُوءًا مِنْ أَدْرِ
حَقٍّ وَبَرٍّ دَلِيلًا بِأَلْوَقْتِ وَالْقَضَى الْأَسْجَلُ
وَيَكُنْ أَنْ يَقْضَى فِي خَالٍ غَضَبٍ وَرَبٍّ
وَمُتَّعٍ مَسْطِينٍ وَكُلَّ حَالٍ نَسْوٍ خَلْفَهُ
وَيَنْدِبُ إِنْ شَاءَ رَأْفَةً لَهُ
يُسْرَى فَيَبِيعُ بِنَفْسِهِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا كَيْلُ
مَعْنٍ وَخَفَافٍ أَنْ أَهْدَى إِلَيْهِ مِنْ حَقِّهِ
أَوْ لَوْ تَهْدَى لَمْ يَلَيْتَهُ جُلُومٌ قَبُولُهُ وَإِنْ

كان صدق ولا يضوم له من بعد العادة
 والآخرة لا يشك عليها ولا ينفذ حكمه لنفسه
 من يفتي من غيرك في المشترك وكان الصلح
 وقول من على الصحيح ويحكم له ولا الامام
 انما هو في الخطأ وكذا ما يبيد على الصحيح واذا
 امر ان يفتي عليه ان يكل فحلف الدعي وسأل
 القاضى ان يشهد على اقراره عدل من بينه
 والحكم بالاعتقاد والاشهاد به انما هو ان
 يكتب له يحضر امره بن غير حكمه او يجل
 بما حكمه استحب الجملة وقيل حب يستحب
 نسجته انما هو بالموالاخرى يحفظ في

ديوان الحكم واذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف
نص الكتاب او السنة او الاجماع او قياس
على نقضه فهو غيبي لا حفي والنقض مقتضى
ظاهر الا باطنا ولا نقض بخلاف علم الاجماع
ولا ظهور انه نقض بعلمه الا في حدوده والله
عالي ولوراي ورقة بيد كذا او شهادة
او شهد شاهدان انك حكمت او شهد بك
بهذا لم يعمل به ولم يشهد حتى يتذكر فيها
وجه في ورقة مصونة عندهما ولا الخط
على استحقاق حق او اداية اعتمادا على
خط مؤدته اذا وثق بخطه وامانة الصريح

جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده
 من الكوفيين الخصمين في دخول
 عليه وقبام لهما واستماع وطلاقة وجه
 وجواب سلام ومجلس ولا يصح رفع مسلم
 على اذني فيه فاذا جلسا فله ان يسكت وان
 يقول له حكم المذنب اذا ادعى طالب خصمه
 بالجرم فان اقر فذاك وان انكر فله ان
 يقول لا ادعي اليك بيعة وان يسكت وان
 فلك الى بيعة وان يدخل بيعة فله ذلك اولا
 بيعة الى ثم اضربها قبلت في الاصح واذا ارجع
 خطبهم قدامه الا سبق فان جهل او جازلما

اقرع و يقدم مشافرة و فقه مستوفى و
و نسوة و ان تاتخر في المالك و لا يفتن
سابق و قارع الابدعوى و حرم اتخاذ
شهود معينين لا يقبل غيرهم و اذا شهاد
شهود فمعرف عدالة ان فسق على يده و لا
يجب الاستزكاء بان يباينهم القليل
و المشهود له و عليه و كذا قد لا ين
الضامح و يثبت به من كذا ثم يشهد المالك
بما ين و قيل تكفى كفايته و بشرطه كذا
مع معرفته المخرج و التعديل و حرمه و اطلق
من يعد له الضميمة ان جواز معاملته و لا يحرم

اشترط انما شهادة وانما يكفي من عدل قيل
ينبغي على والحق ويجب ذكر سبب المخرج ^{٢٥٦}
ويعتمد فيه الظمانه او الاستقاضة ويقدم
على التعديل فان قال المودل عن سبب
الجلل ثم وافقه منه فاصح تقدم والاخر انه
لا يكفي في التعديل فوالمدعى عليه هو عدل
وغيره فلا بد من التعديل في المدعى عليه هو عدل
ان كان اية بينة بخارج المدعى عليه فان
قال هو نعم لم يسمع بينة وان اطلق فلا
انها كتمع وانما لا يلزم القاطع في سبب
ينكر عن الغائب ويجب ان يخلقه بعد

البينة ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب
والحرمان في دعوى على جني او مجنون
والادعى وكيل على الغائب فلا تخلف
ولو حضر المدعى عليه وقال لو قيل المدعى
ايران موكلك امي بالتسليم واذا ثبت قال
غائب وله مال قضى ما كره له ان ير
سأل المدعى انتهاء الحال الى باضي تلك الغائب
اجلته فيتمتع بيمينه ليحكم به نسبي
او حكم بالسقوط والانهاء ان يشهد عدلين
بذلك ويستحب كتاب به يذكر فيه ما يقر
الحاكم عليه ويختمه ويشهد ان عليه ان

انكر فان قال لست المسمى في الكتاب صدق
بمنه ^{٣٥٤} وعلى المدعى بيمينه بان هذا المكتوب
اسمه ونسبه فان اقامها فقال لست المحكوم
عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشارك
له في الزعم واصفات فان كان احضر
فان اعترف بالحق طويل ويزيل الاول
والابعد الى الكاتب ليطلب من الشهود
زيادتين ويكتبها اثباتا ولو حضر
فأضى بلدا الغائب ببلدا محاكرا فساقفه
بملكه ففي امضائه اذا عاد الى ولايته خلاف
الامانة ولو ناداه في طريق ولايتهما

امضاء وان اقتصر على سماع بيعة ثابت
سمعت بيعة على فلان ويسمى بها ان لو بعد
هذا ولا يصح جوار ترك التسمية والكتاب
بالحكم يضي مع قرب المسافة ويسماع البيعة
لا يقبل على الصحيح الا في موضعين من البيعة
على شهادة من امرئ شهاه ينفذ على اليد
يو من استبهاها كعقار وعبد وفرد
مع وفات سمع بيعة وحكم بر وتبني
قاضي بلد الال ليس له المدعى ويقعده في العقار
حدوده اراي من فالأظهر سماع البيعة
وتبالي المدعى في الوصف يذكر القيمة

فانه لا يحكم به الا يكتب الى القاضي بالمال
٢٥٨

سید الشهدا بن محمد یحییٰ علی الکاتب

لِيَسْأَلُوا عَلَى عَيْنِهِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُسَالُّ إِلَى

المدعى كفىل ببدنه فان شهدوا بعينه

سب بمائة الكيلو و الاف المدينه مونة

المندوب في

نامہ: حضرت امام احمد رضا رحمہ اللہ

يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ كُنِي هَادِيَةً لِلَّذِينَ يَذْكُرُونَ آيَاتِي وَنَافِلَةً لَهُمْ مِنَ الْأَعْيَادِ

مؤاد اوی حبا اچصار

ليس ينبغي ان يكون عين هذه الصفة صدف
في التمام من التمام

وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْقِيَمَةِ وَأَنْ تَكُونَ مِنْ خَلْقِهِ

يطلق الا باحضار او دعوى تلف ولو كان
المدعى هل تلفت العي في يد المدعى فمقام لا
في يد غيره فقال غصب مني كذا فان يفي
لن منه رده والا فقيمة سمعت دعواه قبل
لا بل يدعيها ويحل في القدر
فمن دفع ثوبه كذا في اسبوعه فحل
هل باعه في طلب الثمن ام اتلفه فقيمة ام
هو باق في طلبه وحيث ان
فثبت المدعى استقرت مؤنة على المدعى
عليه والا فهو مؤنة الرد على المدعى
الغائب الذي يسمع البينة بحكم من

بالمادة بعين وهي التي لا يرجع عنها مذكور إلى

موضعية لا قبل شأفة قصر وعن بقية

كحضر ولا لسمع نية ويحكم بعين مضمون إلا

الشوازية أو تعزير ولا ظهر جواز القضاء

على حد قد في منوعة في

حد لهما نكاح لو لم ينع بنية على غائب فقدم

قبل الحكم يستبعد ما نيل جيل ويمكنه من خروج

ولو لم ينع بنية ثم وحت وجيب

الاستعانة وإذا استعدى على حاضر بالبذل

أحسن بدفع حتم طين رطب أو عين أو بقر

لذلك فإن لا عذر أحسن بأعوان

السَّاطَانُ وَغَرَّنَ أَوْ غَايِبٌ فِي غَيْرِ مَكَانٍ

فَلَيْسَ لَهُ أَحْضَانٌ أَوْ

لَمْ يَحْضَرْ بَلْ يَسْمَعُ نَبِيَّةً وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ الْوَلَايَةَ

فَالْأَصْحَاحُ يَحْضُرُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَقَطْ

وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ فِيهَا سَبْكُهَا لِأَنَّ الْمَحْدَنَ

لَا يَحْضُرُ وَهِيَ مَنْ لَا تَكْثُرُ خُرُوجُهَا لِحَاجَاتِ

الْمَسْكِينِ قَدْ قَسَمَ الشَّرَكَاءُ

أَوْ مَنْصُوبُهُمْ أَوْ مَنْصُوبٌ لَهُ

مَنْصُوبُهُ ذَكَرَ مَنْ عَدَلَ يَعْلَمُ الْمَسَاحِدَ وَالْحَسَا

فَإِنْ كَانَ فِيهَا تَقْوِيرٌ وَجِبَ قَاسِمًا وَلَا يَفْتَقِسُ

وَفِي قَوْلِ أَشْنَانَ وَاللَّامِ مَعْلُ الْقَاسِمِ كَمَا

في التي لم يعمل فيه عدلين وتقسيم ويجعل
 ٢٩٠
 ية من بيت المال فان
 لم يكن فاجرتة على الشركاء فان استأجروا
 فاقى كل قدر الزمة والا لاجرة موزعة
 على الشركاء على الروس ثلثا
 عظم الظهور منه كجوهرة وثوب نفسين
 ونحوه حتى وان طلب الشركاء كلهم قسمته
 على ولا يمنعهم ان قسموا بانفسهم
 ان لم يطل منفعته كسيف كسر وما يطل
 نفعه المقصود كحام وطاحرته صغيرين
 لا سحاب

جمله خامين الجيب ولو كان له عشر دار ليصل
لشكلى والباقي لآخر فالأخ جبار صاحب
العشر فطلب صاحب دار عكسه وما لا
يعظم ضرر فسميت انواع احدها بالاجزاء
كمثلى ودار متفقة الا ان دار كذا مشبهة
الاجزاء فيحبر المنع فتعذر اسمها كثيرا
او وزن بالوزن فابعد لا تضبط ان استوت
ويكتب في كل رقعة اسم شرنا اشرع
مميز حيا وجهته وتدرج في سناد و مستوية
ثم يخرج من لم يحضرها رقعة في الجوال اول
ان كتب الاسماء فيعطى من خرج اسمها على

اسم زيدان كتب الاجزاء فان اختلفت
 الاجزاء كخفيف وثلاث وسدين جزئت
 الارض على اقل الن سهام وقسمت كما سبق
 ويحذف عن تفريق حصته واحدا لثاني
 بالكارض فان قيمة اجزائها
 بحسب سيات وقرب ماء وبحسب علوها
 في الاظهر ولو استوت قيمة دارين او
 حاد فالب جعل كل لواحد فلا
 اجبار او عبيد او شيا من نوع اجبر
 او نوعين فلا الثالث بالرديان يكون
 في احد الجانبين بئر او شجرة يمكن قسمته

فغير من يأخذ قسط قيمته ولا اجبار فيوه
بيع وكذا التعديل على المذهب وقسمته
الاجزاء افراز في الاظهر ويشعظ في ان
الرضا بعد خروج القرعة في الاصح كقولها
رضينا بهذه القسمة او بما اخرجته القرعة
ولو ثبت بينه غلط او حيف في قسمة
اجبار نقضت فان لم تكن بينه اذاعاه
واحد فله تخليف شريكه ولو اءاه في
قسمة شراض وقلنا هي بيع فلا اجبار ولا اثر
للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى
وان قلنا افراز نقضت ادش ولا

٢٠٩
١١
يختلف شركه والله اعلم ولو استحق بعض
المقسوم شيئا بطلت فيه وفي الباقي
خلاف ففريق الصنفه او من النصيبين
معتن سواء بقيت والابطال كما لو
الشاهد مسلم حن
مكلف من ذواته غير متهم وشرط
العدالة اجتناب الكبار والاضرار على
صغيره ويجزم اللقب بالشرع على الصحيح
ويكون بشرط فتح فان شرط فيه مال من
الجانبيين قهارا ويباح الجوارح سماعه
ويكون ما لم يبالا لآله وسماعه ويجوز استعمال

آلهم شعلتي الشريفة كطنبور وعود وصبغ
ومرمار عراقى واستماء الاربع في الاصح
فلمت الاصح تجريمه والله اعلم وجوهه
لعمري وختان وكذا غيرها في الاصح وان
كان فيه جلال وحرم من باب الكوفة
طبل طويل ضيق الوسط الا ان
يكون فيه كفضل الخنث وسباح ول شعر
وانشاده الا ان يهجر ويغش
بامرأة معينة والمدرة تخلق تخلق امثاله
في زمانه ومكانه فالاكل في سوق المشي
مكشوف الرأس مقبله فوجهه مبهمة بحضرة

الناس واكثر حكايات مضحكة وليس فقيه
منهم من فلسف الحرف لا يعتادوا الكتاب على لعب
السطر منج او عناء او شناعة ولا اذاعة رقص
تسقطها والامن فيه يختلف بالاشخاص
والاهول والامكن وحر فيه دينه كجامة
وكنس ودفع من التليق به يسقطها فان
اعتادها لم تكن حر فيه ابدا في الاصح
واللثة ان حجر اليه نفع او يدفع عنه ضرر
فمن دسها دس لعبا ومكاتبه وغريبه
ميت او عليه حجر فلس وما هو وكيل فيه
تويرة من ضمه حجر اخيه مؤثره ولو شهد

لمؤيد الله بن يوسف اخرج مع مال قبل الابد مال
قبلت في الاصح وتبين شهادة عاقله بفسق
شهو دقتل وغرما ومفلس بفسق شهود
شهودين آخرى لو شهد الاثنين بوضعية
فشهد الشاهدين بوضعية من تلك التركة
قبلت الشهادة بان في الاصح ولا تقبل الاصل
ولا فرع ولا تقبل عليهما في كذا على ايها مطلق
ضمن امهما ان قد فها في الاظهر لا تشهد
الفرع ولا جنف قبلت للاجنف في الاظهر
قد ثبت ان تقبل لكل من الزوجين ولا يخ
وصديق والله اعلم ولا تقبل من

من نكضه بحيث يتي زوال تعمله ويخرج
 بشره من ايقاع بخصيت وتقبل له وكذا
 عليه في عذاب دين ككافر ومبتدع وقيل
 شهادة مبتدع لا تكفر لا مغفل لا يضبط لا
 مجاور ولا قبل شهادة المحسبة في حقوق
 الله تعالى في فيما له فيه حق مؤكدا كطلاق
 وعتق ورغوة عن قضاة وبقاء عدة
 وانقضائها وكذا لا ترك النسيب على الصحيح
 ومضى حكم بشاهدين قبا كافرين او عدي
 او صبيين نكضه هو وعين وكذا فاسقان
 في الاظهر ولو شهد كافر او عبدا وصبي ثم